

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للمساهمين بتاريخ 15 أبريل 2026م

في تمام الساعة الخامسة الثلث مساء الأربعاء الموافق 2026/04/15م، تم انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية للمساهمين في شركة قطر الوطنية لصناعة الأسمنت (ش.م.ع.ق)، بفندق سنشري مارينا لوسيل، برئاسة **الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني - رئيس مجلس الإدارة.**
وحضور كل من:

- | | |
|-----------------------------------|--------------------------|
| 1. السيد/ سليمان بن خالد المانع | نائب رئيس مجلس الإدارة |
| 2. السيد/ خالد سلطان الريان | عضو مجلس الإدارة المنتدب |
| 3. السيد/ خليفة عيسى الخليفي | عضو مجلس الإدارة |
| 4. السيد/ صالح محمد الماس | عضو مجلس الإدارة |
| 5. السيد/ ناصر سلطان الحميدي | عضو مجلس الإدارة |
| 6. السيد/ فرهود هادي راشد الهاجري | عضو مجلس الإدارة |
| 7. السيد/ فيصل أحمد على السادة | عضو مجلس الإدارة |

كما حضر:

المهندس/ عيسى علي محمد كلداري
الرئيس التنفيذي

قد وجه مجلس الإدارة الدعوة إلى السادة/ المساهمين لحضور الاجتماع، علي الموقعين الإلكترونيين للشركة وبورصة قطر، وفي الصحف المحلية. وذلك بعد موافقة إدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة، وإخطار هيئة قطر للأسواق المالية.

وأعلنت الدعوة في الصحف المحلية في 2026/02/16م، وتم التذكير في 2026/04/12م. وقد وجهت الدعوة لإدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة، والمدقق الخارجي - مكتب ديلويت آند توتش - قطر. كما أحيطت بذلك بورصة قطر، وهيئة قطر للأسواق المالية، وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.

وحضر الاجتماع:

1. السيد/ خالد السليطي
 2. السيد/ إدى القسيس
 3. السيد/ محمد سلامة
- عن إدارة شؤون الشركات
عن مدققي الحسابات
عن مدققي الحسابات

أعلن السيد/ إدى القسيس - ممثل مدققي الحسابات، اكتمال النصاب القانوني، لاجتماع الجمعية العامة العادية، إذ حضر مساهمون بالأصالة يمثلون 339029367 سهم، ومساهمون بالوكالة يمثلون 213255964 سهم، وبلغ مجموع الأسهم الحاضرة 552285331 سهم، أي ما يعادل نسبة 84,51 % من إجمالي أسهم الشركة البالغ 653528940 سهم. وقد عينت الجمعية العامة السيد/ محمد إبراهيم- أمين سر مجلس الإدارة، مقررًا للاجتماع.

استهل الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني - رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة، الاجتماع مرحباً بالسادرة/ المساهمين وممثلي الجهات ذات الصلة، وأوضح سيادته بأن هذا الاجتماع للجمعية العامة العادية للمساهمين في الشركة يتم انعقاده بعد أن تمت الدعوة للاجتماع، واكتمال النصاب القانوني، وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية المعدل، ونظام الحوكمة المطبق. ثم تناول السيد/ رئيس الجمعية البنود المدرجة على جدول الأعمال، كما يلي:

أولاً: سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31م والخطط المستقبلية لسنة 2026م:-

قدم الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني- رئيس مجلس الإدارة، تقرير مجلس الإدارة لسنة 2025م، حيث بلغ إنتاج الشركة من الأسمنت العادي والمقاوم حوالي مليون طن، مقابل حوالي 1,2 مليون طناً للسنة السابقة، وبلغ إنتاج الرمل المغسول لنفس السنة حوالي 4,3 مليون طن، مقابل حوالي 5,1 مليون طناً للسنة السابقة، وبلغ إنتاج كربونات الكالسيوم حوالي 45 ألف طن، مقابل حوالي 49 ألف طناً للسنة السابقة. وقد بلغت كميات المبيعات من الأسمنت بأنواعه مليون طناً لسنة 2025م، مقابل حوالي 1,2 مليون طناً للسنة السابقة، وزادت كميات مبيعات الرمل المغسول لنفس السنة إلى حوالي 4,2 مليون طن، مقابل حوالي 3,9 مليون طناً للسنة السابقة، وبلغت كميات مبيعات كربونات الكالسيوم حوالي 46 ألف طن، مقابل 50 ألف لسنة 2024م.

وقد زاد إجمالي إيرادات المبيعات لجميع المنتجات إلى حوالي 400 مليون ريالاً لسنة 2025م، مقابل 397 مليون ريالاً لسنة 2024م.

وحققت الشركة صافي أرباح لسنة 2025م حوالي 100 مليون ريال، مقابل حوالي 160 مليون ريالاً للسنة السابقة، ويُعزا ذلك إلى انخفاض الطلب الملحوظ على الأسمنت ومنتجات أخرى، حيث نجحت إدارة الشركة في ترشيد تكاليف الإنتاج بقدر المستطاع، والمحافظة على مستوى الإيرادات الأخرى. وقد بلغت حقوق المساهمين في 31/12/2025م حوالي 3 مليارات ريال، مقابل 3,04 مليار ريالاً في نهاية العام السابق.

وتأكيداً لقوة المركز المالي للشركة، يوصى مجلس الإدارة اجتماع الجمعية العامة العادية بتوزيع نسبة 22% من رأس المال المدفوع، أرباحاً نقدية على المساهمين عن سنة 2025م، بواقع 22 درهماً للسهم الصحيح.

وقد أبرز السيد/ رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية في التقرير أهم الإنجازات التي حققتها الشركة خلال سنة 2025م، واستعرض سيادته الملامح الأساسية للخطط المستقبلية لسنة 2026م.

وفي الختام قدم سيادته جزيل الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني - حفظه الله، على دعمه المستمر للنشاط الصناعي في الدولة. كما أشاد بدور الحكومة، في تعزيز قدرة القطاع الخاص للمشاركة الفعالة في مشاريع التنمية الوطنية. وشكر سيادته الهيئات والمؤسسات العامة، والشركات المحلية وفي الخارج وعملاء الشركة على تعاونهم المثمر، لتحقيق المصالح المشتركة. وثن توفاني العاملين في الشركة في القيام بواجباتهم خلال سنة 2025م. واختتم التقرير بتأكيد مواصلة جهود المجلس للمحافظة على حقوق الشركة، وتعزيز أنشطة الشركة لتحقيق نموها ورفعتها.

ثانياً: سماع تقارير مدققي الحسابات عن ميزانية الشركة والحوكمة وأنظمة الرقابة الداخلية للسنة المنتهية في 31/12/2025م:-

استعرض السيد/ إدى القسيس - ممثل ديوليت آند توتش (المدقق الخارجي)، التقارير الثلاثة لمدققي الحسابات المتعلقة بالبيانات المالية التي قدمها مجلس الإدارة، والتأكد حول تقرير مجلس الإدارة بالالتزم بأحكام نظام الحوكمة رقم (5) لسنة 2016م، والتأكد حول أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً للمادة (24) من نظام الحوكمة رقم (5) لسنة 2016م.



وبشأن البيانات المالية التي قدمها مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31م، والتي شملت المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025م، وبيان الربح والخسارة وبنود الدخل الشامل الأخرى، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والتدقيق وإيضاحات تفسيرية أخرى. حيث شمل الاستعراض الميزانية والمركز المالي للشركة في 2025/12/31م.

وقد رأى مدققو الحسابات، بأن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة كما في 2025/12/31م، وعن نتائج أعمالها والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المعمول بها.

وقد شمل التقرير أمور التدقيق الرئيسية، فيما يتعلق بتقييم المخزون ووجوده واسترداد أرصدة المخزون، كما هو موضح في إيضاح 11، ويتكون المخزون من مكونات مختلفة، وأبرز التقرير الأسباب لاعتبارها كأمر تدقيق رئيسي. وذكر التقرير أن السياسات المحاسبية للمخزون مُبينة في إيضاح 3. وقد أبان التقرير كيفية تناول أمور التدقيق الرئيسية، والتي تضمنت الإجراءات المتعلقة بتقييم ووجود واسترداد المخزون، الواردة في التقرير كما يبين الإيضاح 4 الخاص بالأحكام الهامة والتقديرات الرئيسية لتقدير عدم اليقين. وأكد التقرير على الأمر التالي:

الإيضاح 5 (ب) حول البيانات المالية، والمتعلق بالامتياز الصادر من حكومة قطر، الخاص بالأرض التي عليها محاجر المواد الخام والمنطقة السكنية والمصانع، والذي انتهت مدته في عام 2015م. إن رأى المدقق غير معدل فيما يتعلق بالأمر. أمور أخرى:

أوضح التقرير أن تدقيق البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 تم من مدقق حسابات آخر والذي أبدى رأياً غير معدل حول تلك البيانات في 26 يناير 2025م.

وقد أبرز التقرير أن الإدارة للشركة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى، وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، الذي يتوقع أن يكون متاحاً بعد تاريخ مدقق الحسابات هذا، ولا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها.

فيما يتعلق بتدقيق البيانات المالية، تمثل مسؤولية المدقق بالإطلاع على المعلومات الأخرى التي حصل عليها قبل تقرير مدقق الحسابات هذا، وأن هنالك أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فهم مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدى المدقق ما يبلغ عنه في هذا الصدد.

وأبان التقرير إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري المعمول به والنظام الأساسي للشركة. كما أن الإدارة مسؤولة عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تنوى الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك. ويعتبر الأشخاص القائمون على الحوكمة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

ثم تضمن التقرير مسؤولية مدقق الحسابات وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، حيث يمارس المدقق التقدير المهني ويحافظ على الشك المهني طوال مدة التدقيق؛ وقد شمل ذلك تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. والإطلاع على نظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بالتدقيق. وتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة. وتقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات.

وخلص التقرير ومن الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، أن يقوم بتحديد تلك التي لها أكبر الأثر على تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية والتي تشكل أمور التدقيق الرئيسية. واختتم التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى. وقد أفصح وفقاً لما يقتضيه قانون الشركات التجارية القطري عن الآتي:

- برينا، أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، وأنه قد تم جرد المخزون على النحو الواجب.
- لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأينا ضرورة لأغراض تدقيقنا.

- على حد علمنا واعتقادنا وفقاً للمعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للشركة على وجه قد يكون له تأثير جوهري على مركز الشركة المالي وأدائها المالي. على نشاط الشركة أو مركزها المالي.

وأكد التقرير أن الشركة لم تقع منها أي مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (11) لسنة 2015م المعدل بالقانون رقم (8) لسنة 2021م والنظام الأساسي للشركة، وأن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، وأن البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع السجلات المحاسبية للشركة، حيث لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام القانون المذكور أعلاه أو النظام الأساسي للشركة، على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط

الشركة أو مركزها المالي. كما تضمن تقرير مراقبي الحسابات جميع متطلبات المادة (24) من نظام الحوكمة، فيما يتعلق بتقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، وقدرة الشركة على الاستمرار في مواصلة أنشطتها وتنفيذ التزاماتها، والالتزام بوضع اللوائح والنظم الداخلية وملائمتها، ومدى الالتزام بالنظام الأساسي وأحكام نظام الحوكمة، ومدى التزامه والتزام الشركة بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية، ومدى تعاون الشركة في تمكينه من الوصول للمعلومات اللازمة لإتمام أعماله.

قدمه: إدى القسيس، سجل مدققي الحسابات رقم (492) عن ديلويت آند توتش - فرع قطر، مرخص من هيئة قطر للأسواق المالية، تحت سجل مدققي الحسابات رقم (120156).

ثالثاً: مناقشة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31م والمصادقة عليهما:-

تم فتح باب مناقشة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر لسنة 2025م، وقد ابتدر النقاش المساهم/ يوسف أبو حليقة، بالشكر إلى السيد/ رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس على النتائج التي حققتها الشركة لسنة 2025م، على الرغم من الأوضاع الاقتصادية خلال السنة الماضية. ثم تقدم بعض ذلك بعدة أسئلة إلى المجلس، عن مدى احتمال تأثير الظروف الراهنة على أوضاع الشركة في المستقبل؟ وما هي فرص الاستثمار خارج الدولة وتسويق المنتج في الخارج؟ وما هي خطط المجلس لمعالجة تراجع الإيرادات في المستقبل؟ وما هي الخطة لتشغيل خط الإنتاج المذكورة في تقرير المجلس؟

أجاب الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني- رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية، بأن فرص استغلال منتج الأسمنت محدود، وقد حققت الشركة في السنوات الماضية أرباحاً عالية، لتوفر المشاريع العمرانية في الدولة. ونظراً إلى انخفاض الطلب على الأسمنت في السوق المحلي لاحقاً قد انخفضت الأرباح، وقد نجحت الشركة في المحافظة على نسبة حصتها من المبيعات في السوق. ومعلوم أن الشركة تتحمل كثيراً من الالتزامات المتعلقة بالتشريعات المعمول بها. وأما فرص التصدير إلى الخارج، فإن الأوضاع في الدول المجاورة لا تشجع لتسويق المنتج في الخارج.

أما بشأن معالجة انخفاض الإيرادات في المستقبل، أوضح السيد/ رئيس المجلس بأن الشركة لديها خطة لتنويع الإيرادات، ومنها إنجاز المرحلة الأولى من استثمار الأرض المستأجرة للشركة بالمنطقة الصناعية. وأضاف المهندس/ عيسى محمد على كلداري- الرئيس التنفيذي للشركة، بأن الشركة قد باشرت تشغيل مصنع الأسمنت رقم (5)، كما أن المرحلة الأولى لمشروع مباني المنطقة الصناعية تجري حالياً عمليات تسويقها، في إطار خطة الشركة لتنويع مصادر الإيرادات في المستقبل.

واستفسر المساهم/ لؤى خليل، بأن الشركة شركة صناعية رائد ولها تاريخ طويل في صناعة مواد البناء، فلماذا لا تفكر الشركة أن تدخل في قطاع المقاولات، للاستفادة من الفرص الكبيرة المتاحة، لاستغلال منتجاتها وتحقيق الأرباح المجزية ؟

أفاد السيد/ رئيس مجلس الإدارة بأن غرض الشركة هو إنتاج الأسمنت ومواد البناء الأخرى، ولا تستهدف الشركة منافسة القطاع الخاص في مجال المقاولات، ومعلوم أن الجهات التابعة للحكومة تمتلك نسبة كبيرة من رأس مال الشركة، وممثلة بنسبة مقدره في مجلس الإدارة.

وأخيراً سأل المساهم/ يوسف أبو حليقة، عن المقر الجديد للشركة بلوسيل، هل الشركة تملك المقر أم تستأجره ؟

أجاب السيد/ رئيس مجلس الإدارة، بأن الشركة تستأجر المقر الجديد، بمواصفات تتناسب مع أوضاع الشركة ومركزها التجاري.

وعلي إثر ذلك، أصدر الجمعية القرار التالي:

صادقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 2025/12/31م.

رابعاً: الموافقة على توزيع نسبة 22% من رأس المال المدفوع أرباحاً نقدية على المساهمين عن سنة 2025م، بواقع 22 درهماً لكل سهم صحيح:-

وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على توزيع الأرباح النقدية على المساهمين عن سنة 2025م، بنسبة 22% من رأس المال المدفوع، بواقع 22 درهماً لكل سهم صحيح.

وأفاد السيد/ رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية، بأن الأرباح سوف يتم توزيعها عن طريق حسابات المساهمين بواسطة شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية، وفقاً لضوابط توزيع أرباح الشركات المدرجة في بورصة قطر، والصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية.

خامساً: مناقشة واعتماد تقرير الحوكمة لسنة 2025:-

أوضح السيد/ رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية بأن تقرير الحوكمة لسنة 2025م قد اطلع عليه المدقق الخارجي لحسابات الشركة، وقد طبع التقرير وتم توزيعه على المساهمين. وعلى إثر ذلك، أصدرت الجمعية القرار التالي:
قررت الجمعية العامة العادية بالإجماع اعتماد تقرير الحوكمة لسنة 2025م.

سادساً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن سنة 2025م، والموافقة على مكافآتهم الموصى بها:-

أوصى مجلس الإدارة الجمعية العامة العادية، بأن تكون المكافأة السنوية للمجلس عن سنة 2025م، إجمالي مبلغ قدره 3,124,000 (ثلاثة ملايين ومائة وأربعة وعشرون ألف) ريال، حسب كشف التوزيع المعلن، والمضمن في الملحق رقم (2) لتقرير الحوكمة الصادر لنفس السنة. وعلى إثر ذلك، أصدرت الجمعية القرار التالي:

وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31م. كما وافقت الجمعية على المكافآت الموصى بها لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (الرئيس التنفيذي) عن سنة 2025م.

سابعاً: انتخاب أربعة أعضاء من مجلس الإدارة عن القطاع الخاص لدورة 2026-2028م:-

بناءً على كشف المرشحين المعتمد، والصادر من هيئة قطر للأسواق المالية في 2026/02/12م، وبعد أن قدم ثلاثة مرشحين طلبات انسحابهم من الكشف المذكور، وقد تمت مخاطبة إدارة الحوكمة والإفصاح بالهيئة بذلك. جرى التصويت لانتخاب ثلاثة أعضاء مستقلين في المجلس وعضو واحد غير مستقل، من الكشف الذي شمل أحد عشر مرشحاً؛ منهم ثمانية مستقلون، وثلاثة غير مستقلين.

٩

١٢

8

حيث جرت عملية التصويت تحت إشراف ممثلي المدقق الخارجي وممثل إدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة. وأسفر عملية التصويت، التي أعلنها السيد/ ممثل المدقق الخارجي، عن النتائج التالية:

المرشحون الفائزون هم:

- 1- الشيخ / تميم فهد محمد جبر آل ثاني (مستقل) 55,502,911 صوتاً
- 2- السادة/ المانع كبيتال القابضة ويمثلها السيد/ عبد الرحمن حمد محمد المانع (غير مستقل) 54,283,329 صوتاً
- 3- السيد/ عبد الرحمن عبد الله الأنصاري (مستقل) 52,405,144 صوتاً
- 4- السيد/ ناصر سلطان ناصر الحميدى (مستقل) 46,016,962 صوتاً

الاحتياطيون حسب الترتيب التالي:

- 1- السيد/ عبد العزيز سليمان خالد المانع (مستقل) 28,911,173 صوتاً
 - 2- السيدة/ خلود سيف عبد الله الكبيسي (مستقل) 5,333,357 صوتاً
 - 3- السادة/ شركة حسن بن حسن الملا وأولاده ويمثلها السيد/ عادل حسن بن حسن الملا الجفيري (غير مستقل) 4,758,095 صوتاً
 - 4- السيد/ عبد على عبد الرحمن العبد الله (غير مستقل) 805 صوتاً
- ولم يحصل باقي المرشحين الثلاثة على أي صوت، كما يبين ذلك الكشف المرفق.

سابعاً: تعيين مدققى حسابات الشركة للسنة المالية 2026م وتحديد أتعابهم:-

بعد خروج السادة/ ممثلي مكتب ديلويت آند توتش، قدم السيد/ رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية توصية المجلس إلى الجمعية العامة، بإعادة بتعيين مكتب ديلويت آند توتش- فرع قطر، للقيام بالتدقيق الخارجى لحسابات الشركة للسنة المالية 2026م، مقابل إجمالي أتعاب قدره = / 460,000 (أربعمائة وستون ألف) ريال قطري. وذلك وفقاً لأحكام ومتطلبات نظام الحوكمة الجديد، الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2025م. وقد أبرز كشف أسعار العروض التي تلقتها الشركة من مكاتب التدقيق المعتمدة، للمساهمين على شاشة قاعة الاجتماع. حيث حصل المكتب على المرتبة الأولى فنياً من بين العروض المقدمة، والعرض الثاني الأقل سعراً من بين أسعار عروض المكاتب الكبرى.

وعلي إثر ذلك، أصدرت الجمعية القرار التالي:


وافقت الجمعية العامة بالإجماع على إعادة تعيين مكتب ديلويت آند توتش - فرع قطر، للقيام بتدقيق حسابات الشركة لسنة 2026، لقاء إجمالي أتعاب قدره =/ 460,000 (أربعمائة وستون ألف) ريال قطري.

وأخيراً شكر الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني المساهمين الكرام علي حضورهم، ثم أعلن سيادته انتهاء الاجتماع في الساعة السادسة والنصف مساءً.

إدى القسيس
ديلويت آند توتش - فرع قطر




محمد إبراهيم
مقرر اجتماع الجمعية العامة



خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس اجتماع الجمعية العامة
ورئيس مجلس الإدارة